ظاهرة الانقلابات العسكرية في دول الساحل الغربي الافريقي بين الاسباب الداخلية والتنافس الدولي

The Phenomenon of Military Coups in The Countries of the West African Coast Between Internal Causes and International Competition

م.م. شيماء كاظم علوان

Asst. Inst. Shaima Kadhim Alwan

قسم الاعلام/ كلية الآداب/ جامعة الامام جعفر الصادق عليه السلام

Imam Jaafar Al-Sadiq University/
College of Arts/Media Dept.

الملخص

خلال السنوات الأخيرة شهدت دول الساحل الغربي الأفريقي تحولات سياسية هامة، شملت سبع دول على طول الساحل الممتد من غينيا على المحيط الأطلسي، إلى السودان على البحر الأحمر. نجحت منها خمسة انقلابات عسكرية، حيث تعود فيها ظاهرة الانقلابات العسكرية، مما يثير تساؤلات حول دوافع هذه الظاهرة المتزايدة وتأثيراتها على الاستقرار الإقليمي في القارة الافريقية. وتبين هذه الظاهرة السياسية العديد من التحديات التي تواجه هذه الدول والتي تتجاوز الحدود الوطنية، حيث يظهر أن هناك عوامل مشتركة وتنافس دولي تلعب دورًا حاسمًا في تفاقم هذه الانقلابات.

تتعدد دوافع تلك الانقلابات وظروفها من دولة الى اخرى، حيث يتهم الانقلابيون الأنظمة الحاكمة بالفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، والإخفاق في مواجهة الحركات المسلحة وكانت تتنوع الأسباب التي كانت وراء تزايد في حدوث الانقلابات في هذه المنطقة الحيوية من العالم، ومما يستدعي إجراء دراسة دقيقة لتحليل لواقع لهذه الانقلابات في الدول في ظل الديناميات السياسية والاقتصادية التي تعيشها الدول. إذ كانت تشير التقارير إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في أوضاع معاشية صعبة كانت تعيشها هذه الدول، وتدهور الحوكمة، وتصاعد التوترات الاجتماعية والعرقية المتعددة التي تعتمد على تعدد كبير في الطوائف والاعراق والاديان كعوامل رئيسية تسهم في تشكيل سياق الأحداث. ومع ذلك، يظهر أن هناك أبعادًا دولية تلعب دورًا فعّالًا في تكوين مسارات المشهد السياسي المعقد.

الكلمات المفتاحية: الانقلابات العسكرية، الساحل الغربي، افريقيا، التنافس الدولي

Abstract

In recent years, West African Sahel countries have undergone significant political transformations, including seven countries along the coast stretching from Guinea on the Atlantic Ocean to Sudan on the Red Sea. Five military coups have succeeded, with the phenomenon of military coups returning, raising questions about the motives of this growing phenomenon and its effects on regional stability on the African continent. This political phenomenon illustrates the many challenges facing these countries that transcend national borders, as it appears that common factors and international competition play a decisive role in exacerbating these coups.

The motives and circumstances of these coups are numerous from one country to another, as the coup plotters accuse the ruling regimes of corruption, economic mismanagement, and failure to confront armed movements, and the reasons behind the increase in the occurrence of coups in this vital region of the world were varied, and what requires conducting a careful study to analyze the reality of these Coups in countries in light of the political and economic dynamics that countries are experiencing. Reports indicated worsening economic conditions in the difficult living conditions these countries were experiencing, deteriorating governance, and escalating multiple social and ethnic tensions that depend on a large multiplicity of sects, races, and religions as major factors contributing to shaping the context of events. However, it appears that there are international dimensions that play an effective role in shaping the paths of the complex political landscape.

Keywords: Military coups, West Coast, Africa, International competition

مقدمة

تقع منطقة الساحل في القارة الافريقية وتمتدّ من المحيط الأطلسي وصولاً إلى القرن الأفريقي (المحيط الهندي) وهي منطقة قاحلة وصحراوية وتمتدّ على مساحة تناهز عشرة ملايين متر مربّع. وهي منطقة غنية بالمعادن حاولت قوى خارجية استغلالها. ومع أنّها منطقة غنية بالموارد، يعاني سكّانها، فقراً مدقعاً للغاية. وفي خلال العقدَين المنصرمَين شهدت منطقة الساحل خلال موجة انقلابات، شملت خمسة انقلابات عسكرية في خمس دول، هي مالي وبوركينا فاسو وغينيا والنيجر والغابون، وخلال الفترة نفسها تقريبا.

فقد اعتُبرت منطقة الساحل تهديداً أمنياً كبيراً، وذلك بشكل أساسي بسبب عدم قدرة الدول الساحلية على السيطرة على مناطقها الريفية. ولهذه المنطقة الشاسعة حدودٌ مسامية عبرها التجّار متى شاؤوا على مرّ التاريخ، وعبرها أيضاً تجّار المخدّرات والأسلحة لكنّها أيضاً منطقة تفاعل بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء تجري فيها تبادلات بشرية ومالية ودينية متعدّدة الأوجه.

وتتّسم المنطقة اليوم بتزايد سكّاني هائل وبالإرهاب والصراعات وعدم الاستقرار والانقلابات العسكرية وعمليات الإتجار بالبشر والمخدرات. الانقلابات العسكرية في دول الساحل في غرب إفريقيا ظاهرة تاريخية معقدة ومعقدة مرتبطة بالعديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة المهمة. يشهد ساحل غرب أفريقيا تنوعا ثقافيا وتاريخيا هائلا، ومع ذلك فإن صعود الانقلابات العسكرية يبدو كظاهرة مستمرة، يفتح الأبواب لفهم أعماق هذه الظاهرة المعقدة. وقد تم ذكر العديد من هذه الدوافع والظروف هذه الانقلابات، حيث يتهم الانقلابيون الأنظمة الحاكمة بالفساد وسوء الإدارة الاقتصادية والفشل في مواجهة الحركات الانفصالية والجهادية المسلحة التي تشكل تحديا خطيرا لدول المنطقة.

وهي تعاني أيضاً تداعيات التغيّر المناخي، الذي يسبّب في المناطق الريفية حالات متزايدة من الجفاف والفيضانات وانحسار التربة تهدّد سبل العيش الزراعية وتساهم في النزوح القسري (الهجرة) وتتفاقم هذه المخاطر بفعل المنحى السكّاني، مع توقّعات بأن يبلغ عدد السكّان مجموعة دول الساحل الخمسة (بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر)، والذي يتخطّى ٨٠ مليون نسمة حالياً ٢٠٠ مليون نسمة بحلول أواسط عام ٢٠٢٧.

كما تشير ردود الافعال الدولية المتباينة على هذه الانقلابات إلى تعقيدات المنافسة الإقليمية والدولية الشديدة بين القوى الكبرى المعنية فرنسا وبدرجة أقل الولايات المتحدة، تتشبث بدعم الحكومات المنتخبة في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية وتدخل الضباط في الحياة السياسية لأسباب لا علاقة لها بدعم الديمقراطية، بل بمواءمة السلطات المعزولة مع مصالحها الخاصة. من ناحية أخرى، وجدت لاعبون دوليون آخرون، بقيادة روسيا، فرصا لتعزيز نفوذهم من خلال دعم الأنظمة الناشئة وسماسرة السلطة الجدد، مستفيدين من موجة الاستياء المتزايدة في المنطقة من الغرب.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) تحليل الأسباب الداخلية التي أدت الى الانقلابات العسكرية في دول ساحل غرب أفريقيا.
٢) دراسة في دور المنافسة الدولية في تنامي الانقلابات العسكرية في المنطقة.
٣) استشراف مستقبل الانقلابات وتأثيرها الديمقراطي واستقرارها في دول ساحل غرب أفريقيا.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في أنه يتناول موضوعاً مهماً يرتبط بمستقبل الديمقراطية والاستقرار في دول الساحل الغربي الأفريقي. كما انه يقدم تحليلاً شاملاً للعوامل التي تساهم في تنامي الانقلابات العسكرية في المنطقة.

مشكلة البحث

تمثل الانقلابات تحدياً خطيراً للديمقراطية والاستقرار في دول الساحل الغربي الأفريقي. ولذلك، فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي طبيعة الانقلابات في دول الساحل الغربي الأفريقي؟
- ما هي الاسباب الداخلية لهذه الانقلابات؟
- ما هو تأثير البعد الخارجي في هذه الانقلابات؟
- ما هو مستقبل ظاهرة الانقلابات؟

فرضية البحث

بناءً على أهداف البحث، تم وضع الفرضيات التالية:

تساهم العوامل الداخلية، مثل الفساد السياسي والفشل الاقتصادي وضعف المؤسسات الديمقراطية، في تنامي الانقلابات العسكرية في دول الساحل الغربي الأفريقي.

تلعب الدول الكبرى من خلال تنافسها في المنطقة دوراً في تنامي الانقلابات العسكرية.

المنهج البحثي

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ سيتم جمع البيانات من خلال المراجع والدراسات السابقة المتعلق في الموضوع، وتحليلها لتحديد الأسباب الكامنة وراء تنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية في دول الساحل الغربي في قارة افريقياً.

«المبحث الأول»

تطورات المعاصرة لظاهرة الانـقلابات في الساحل الأفريـقي واسبابها

على الرغم من تراجع هذه الظاهرة في بداية القرن الحادي والعشرين، إلا أنها شهدت عودة وظهور في السنوات الأخيرة (عسكر، ٢٠٢٣). إذ شهدت جمهورية مالي انقلابين متتاليين في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، أطاح الأول بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في ١٨ أغسطس/ أب ٢٠٢٠، بقيادة العقيد عاصمي غويتا واخرين. واتهم الرئيس المخلوع بالفشل الذريع في معالجة الكثير من المشاكل منها الوضع الأمني المتدهور والفساد المستشري. ولكن الضغوط التي مارسها الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) حيث أجبرت المجلس العسكري على قبول تشكيل حكومة انتقالية بقيادة المدنيين والضباط المتقاعدين، لمدة أقصاها ١٢ شهراً، في إطار خطة لعقد انتخابات مؤقتة، تليها بعدها انتخابات عامة(cole , 2023).

بعد الإطاحة بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في أغسطس/ أب ٢٠٢٠، تولى وزير الدفاع السابق العقيد باه نداو منصب رئيس الدولة. لكن سرعان ما اشتبك مع الجيش الذي حافظ على نفوذه في البلاد. وفي سبتمبر/ ايلول ٢٠٢١، قاد العقيد عاصمي غويتا انقلابًا آخر وأطاح بنداو بسبب خلافات حول التعديلات الوزارية. وبعد الانقلاب الثاني، أصبح غويتا رئيسًا للسلطة الانتقالية ورئيسًا للدولة بقرار من المحكمة الدستورية.

وفي يناير كانون الثاني ٢٠٢٢ شهدت ايضاً بوركينا فاسو انقلابين، قام المقدم بول هنري سانداوغو داميبا باحتجاز الرئيس المنتخب روك مارك كريستيان كابوري، وحمله مسؤولية الفشل في مواجهة الحركات الجهادية المتمردة في البلاد.

وشكل مجلسا عسكريا تحت إمرته. لكن هذا المجلس العسكري سرعان ما خسر الأراضي لصالح نفس المتمردين، وتمت إزالة سانداوغو داميبا من السلطة في انقلاب آخر قام به النقيب إبراهيم تراوري. (عزت، ٢٠٢٣).

وعانت بوركينا فاسو من القمع والفساد طوال عقود من الحكم العسكري، ومع ذلك فقد شهدت واحدة من أقوى الحركات الشعبية المطالبة بالديمقراطية في منطقة الساحل الافريقي (خواص، ٢٠١٩). ويمثل تراوري مثالًا فريدًا لقادة الانقلاب الجدد في المنطقة، ويتمتع بدعم شعبي بسبب خطاباته الشعبوية وصغر سنة (altyar2022). وقد لقي خطابه في يوليو/ تموز الماضي في القمة الروسية الإفريقية استحسانا ودعم كبيران في بوركينا فاسو والدول المجاورة، عندما تحدث عن أن بلاده تواجه أشكالا من الاستعمار الجديد والإمبريالية (Andaulo ,2023).

وحظي انقلاب النيجر باهتمام دولي بسبب موقف فرنسا المتشدد منه، والذي كان مخالفا لوضع دول جوار النيجر منذ استقلالها في عام ١٩٦٠، شهدت النيجر أربع فترات من الحكم العسكري. وفي عام ٢٠١١، شرعت البلاد في عملية انتقال ديمقراطي من خلال تنظيم ثلاثة انتخابات، بما يتوافق مع التزام الرئيس السابق محمد إيسوفو بالفترة الدستورية للولاية، الأمر الذي وضع النيجر على الطريق نحو الديمقراطية. ولم يكن ذلك سهلاً في بلد محاط بجيران يعانون من حركات التمرد والتطرف والانقلابات العسكرية. وبعد عقد من التقدم المستقر نسبياً نحو الديمقراطية، تولى قائد الحرس الرئاسي الجنرال عبد الرحمن تشياني قيادة الحكومة في يوليو/ تموز الماضي (وتم اقصاء واعتقال الرئيس المنتخب ديمقراطياً محمد بازوم) بذريعة تآكل الأمن في البلاد (عمر، ٢٠٢٣).

وكذلك شهدت غينيا بدورها انقلاباً في ٥ سبتمبر/ ايلول ٢٠٢١، بقيادة العقيد مامادي دومبويا (٤١ عاما)، اعتبر "امتدادا لتآكل الديمقراطية" في البلاد في ظل ١١ عاماً من حكم الرئيس ألفا كوندي. الذين سيطروا على جميع مؤسسات الدولة (بي بي

سي عربية، ٢٠٢٣). وأعلن دومبويا أن الرئيس المخلوع كان مسؤولاً عن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وتجاهل حقوق الإنسان، وسوء الإدارة الاقتصادية (رويترز، ٢٠٢٠).

وآخر السلسلة هذه الانقلابات في غرب أفريقيا كانت في الجابون عندما استولى ضباط من الجيش في ٣٠ أغسطس/ أب ٢٠٢٣ على السلطة وأنهوا حكم سيطرة عائلة بونغو التي كانت قريبة من فرنسا والتي حكمت منذ الاستقلال قبل ٥٥ عاماً. (بي بي سي، ٢٠١٩).

حيث وضع قادة الانقلاب الرئيس علي بونغو تحت الإقامة الجبرية، واعتقلوا نجله نور الدين بتهمة الخيانة العظمى، وعينوا قائد الحرس الجمهوري الجنرال بريس كلوتير أوليغي نغويما رئيساً مؤقتا في الفترة الانتقالية (الغارديان، ٢٠٢٣).

وكان من أهم أسباب تحرك الجيش لإقالة الرئيس علي بونغو أرتبط بنتائج الانتخابات الرئاسية التي أعلنت قبل ساعات من الانقلاب، والتي فاز فيها الرئيس بونغو بولاية ثالثة، بنسبة وصلت الى ٦٤,٢٧ بالمئة من الأصوات الشعبية بحسب الانتخابات الجابونية. ولكن المعارضة رفضت النتيجة بسبب تزوير العملية الانتخابية. كما احتجت المعارضة على تعديل دستوري اقترحه الرئيس يقضي بقصر الانتخابات على جولة واحدة بدلاً عن جولتين حتى يتمكن من ضمان إعادة انتخابه. ولذلك أستغل الجيش هذا التوتر لإطاحة الرئيس وإعلان إلغاء النتائج الانتخابات وحل المؤسسات القائمة. (سي ان ان، ٢٠٢٣).

إن الدول الأفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية ناجحة لها صفة مشتركة وتتقاسم نفس الاتهامات بالفشل في سياستها الأمنية والاقتصادية والفساد المستشري الموجه إلى الحكومات المنتخبة ديمقراطياً. وفي مالي وبوركينا فاسو وغينيا، قال قادة الانقلابات إن دوافعهم كانت مرتبطة بتدهور الأمن وانتشار الفساد في مؤسسات

الدولة، وإن الجيش يتحمل مسؤولية إجراء التغييرات الضرورية في الحكم (بغدادي، ٢٠١٣).

كما يتضح لنا أن هيكل الدولة أيضًا مماثلة لتلك الدول التي خضعت للانقلابات، إذ كان لدى العديد منها مؤسسات هشة وجيش يمتلك القوة والنفوذ، فضلاً عن تاريخ طويل من المشاكل السياسية والأمنية.

وفي مالي وغينيا والنيجر، تأثرت الجيوش بالضغوط الداخلية مثل الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مالي، وكذلك كان هناك ضغوط من فرنسا حيث ورفضت الانقلاب في غينيا، وبشكل أقوى الانقلاب في النيجر. ورافق ذلك زيادة الفرص أمام مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية لاستغلال حالة الفوضى والعنف المتزايدة في المنطقة.

وكما حدث في أوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفيتي، كان لموجة التحولات نحو الديمقراطية التي انتشرت في أفريقيا في التسعينيات القرن العشرين تأثير ضعيف بسبب النظم السياسية والثقافة للشعوب الافريقية. لم تتمكن الديمقراطية من ترسيخ جذور قوية في أفريقيا بعد أن سقطت عدة دول في قبضة الديكتاتوريات، المدنية والعسكرية على حد سواء (حسين).

وإذا ما اخذنا كمثال دولة النيجر لهذه الانقلابات فان ما حدث فيها هو حلقة جديدة في الصراع بين نشوة الديمقراطية والدكتاتورية الراسخة في القارة الأفريقية. تولى الرئيس الأسبق محمد بازوم السلطة في الثاني من أبريل/ نيسان ٢٠٢١ عبر صناديق الاقتراع، وهو ما شكل نقطة تحول في التاريخ البلاد السياسي المعاصر، إذ كان انتقالاً سلمياً للسلطة منذ الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٦٠. لكن هذه التجربة لم تستمر، إذ تدخل الحرس الرئاسي لإقالة الرئيس والاستيلاء على السلطة.

فقد نجا الرئيس السابق بازوم من محاولة انقلابية في ٣١ مارس/ آذار ٢٠٢١، وأخرى بعد عام عندما كان في زيارة رسمية إلى تركيا. بعدها وقع انقلاب عام ٢٠٢٣، ليضع حدًا للصراع الصامت بين دوائر النفوذ المختلفة في البلاد، إذ وجد الرئيس نفسه في مواجهة تحدي من أكثر من حزب داخل النظام أثناء سعيه لممارسة صلاحياته الدستورية.

أدت العديد من العوامل الداخلية دوراً رئيسياً في انقلاب النيجر. وكان أبرزها التغير في ميزان القوى داخل النظام السياسي وتعقيدات النسيج الاجتماعي للبلاد، فضلاً عن تدهور الوضع الاقتصادي والحالة المعاشية لمعظم سكان الدولة، مع ارتفاع الدين الحكومي من ٦ مليارات دولار إذ وصل الى ٩ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣. كما تم نزولها في أسفل قائمة الدول على مؤشر التنمية البشرية (من أصل ١٨٩ دولة). وقد وقع أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر مع تدهور الوضع الأمني في البلدان المجاورة (كما هو الحال في مالي وبوركينا فاسو).

وكان الرئيس المخلوع قد حاول إضعاف الحرس القديم من خلال تنفيذ حملة "تطهير" تدريجية في مؤسسات الدولة، عمل خلالها على تقليص نفوذ سلفه محمدو إيسوفو في الحزب النيجيري من أجل الديمقراطية والاشتراكية وفي الرئاسة. (٢٠١١-٢٠٢١). كما عين عبده صديقو عيسى قائدا جديدا للقوات المسلحة خلفا للجنرال ساليفو مودي، وترددت أنباء عن أنه سيحل محل رئيس الحرس الرئاسي وقائد الانقلاب الجنرال عبد الرحمن تشياني. ورأى الكثيرون داخل مؤسسات الدولة جهود بازوم كمحاولة لبناء مراكز نفوذ جديدة داخل النظام من شأنها أن تتحدى توازن القوى الحالي.

وزادت شكوك المعارضين له عندما أعلن عن عدد إضافي من المجندين العسكريين، وهو ما فُهم على أنه توسيع للنفوذ من خلال إضعاف الأجنحة الموالية للرئيس السابق واختلفت التفسيرات لنوايا الرئيس بازوم بعد توليه السلطة باسم

الحزب النيجري من أجل الديمقراطية والاشتراكية. وقال العديد من المراقبين إنه كان يتبادل الأدوار مع يوسفو (الحيدري، ٢٠٢٣)، خاصة وأن بازوم لم يكن يتمتع بالقوة العرقية والعنصرية التي يتمتع بها سلفه. وينحدر بازوم من قبيلة ولد سليمان العربية، وهي أقلية في النيجر (واحد بالمئة)، في على النقيض من انتماء سلفه إلى عرق الهوسا (أكثر من ٥٠٪ من السكان). وبعبارة أخرى، كانت هناك تكهنات بأن بازوم لم يكن بإمكانه الترشح للرئاسة والفوز في الانتخابات دون موافقة ودعم إيسوفو.

خلاصة القول إن الصراع بين مؤسسات النخبة (الجيش، الإدارة، الأحزاب)، الممزوج بعامل الحساسية العرقية والاثنية، يشكل تفسيراً مناسباً وحقيقياً لانقلاب النيجر. وتشكل التوزيعات العرقية وطموحات ومصالح الطبقة السياسيين والجيش اعتبارات محورية في حملة قمع التجربة الديمقراطية الوليدة في البلاد.

«المبحث الثاني»

انقلابات في الساحل الافريقي ما بين التشابه والاختلاف

كانت كل من الانقلابات المذكورة دوافع وظروف داخلية، لكن هناك اختلافات وتشابهات واضحة بين كل حالة وعوامل مشتركة فيها. على سبيل المثال، يبدو الوضع في تشاد وكأنه خلافة من خلال انقلاب دستوري، بينما في النيجر، تم انتخاب الرئيس محمد بازوم ديمقراطيا من قبل أغلبية السكان.

والواضح أن جذور هذه الانقلابات تكمن في فشل الحكومات في تلبية احتياجات شعوبها من التنمية والأمن والقضاء على الفساد طوال عقود من السنوات لكنها فشلت فشل ذريع في النجاح وتحقيق تحديثات في نظمها السياسية والوصل الى التنمية السياسية والثقافية المطلوبة. كما أن لكل انقلاب ناجح يبعث برسالة تشجع الضباط الآخرين في الدول المجاورة على الاستيلاء على السلطة.

وقطعت الدول الأفريقية خطوات كبيرة نحو الديمقراطية في أعقاب الحرب الباردة. وقد أظهر مؤشر إبراهيم للحكم الأفريقي أن استجابات الحكومات الأفريقية للاحتياجات العامة تحسنت خلال السنوات العشرين الأولى من الألفية الجديدة.

ووفقاً للمؤشر، فإن توفير الخدمات الأساسية، من الأمن إلى الغذاء، يعد مؤشراً مهماً للديمقراطية، كما هو الحال بالنسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة (Ibrahim,2022).

ولكن حتى الديمقراطيات الأكثر رسوخاً تكافح من أجل الحفاظ على الاستقرار في العالم. تواجه مظالم واسعة النطاق، بالإضافة إلى قلة الموارد اللازمة لمواجهة الأزمات، مثل تفاقم الفقر فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي، والصراعات الفصائلية والإقليمية، والتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩، وتدهور المناخ، والأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي. ولم تتمكن الحكومات من حل الصراعات حيث لجأت قوات الأمن في كثير من الأحيان إلى العنف والقوة المفرطة، مما أدى إلى زيادة الغضب الشعبي.

لقد سقطت منطقة الساحل الأفريقي بأكملها تحت الحكم العسكري، وهو أمر بعيد كل البعد عما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن. الظروف الداخلية هي التي تقود الانقلابات. ولكن هناك أيضاً مشاركة دولية في مواجهة التطرف العنيف من قبل منظمة الأمم المتحدة في مالي، ولم تؤد مشاركة فرنسا والأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى بناء استقرار حقيقي (كينغ، ٢٠٢٣). وعلى الرغم من إنفاق مليارات الدولارات هناك وفي جميع أنحاء المنطقة، ولم ينجح النهج الأجنبي في وقف النزعات المتطرفة وحركات التمرد التي تتغذى على يأس الناس من الحكم الذي لا يوفر الضروريات الأساسية للمجتمعات. بل إن المال لم يؤد إلا إلى تحسين الكفاءة العسكرية للجيوش وقوات الأمن في مواجهة التحديات الأمنية.

هناك قضيتان أساسيتان مشتركتان بين هذه الانقلابات. الأول هو هشاشة أنظمة الحكم. التي أنتجت قرون طويلة من الحكم الاستعماري الأوروبي في أفريقيا وأنظمة ما بعد الاستعمار نخباً غير تمثيلية على مدى السنوات الستين الماضية. وقد قامت بعض الدول الأفريقية، مثل غانا وبوتسوانا وموريشيوس وغيرها، بإصلاح هياكل الحكم الاستعمارية الخاصة بها وانتقلت إلى الديمقراطيات التي تلبي احتياجات مواطنيها. لكن الدول التي وقعت فيها الانقلابات تظل ضمن مجموعة من الدول حيث لا تزال

السلطة الحقيقية تتركز في أيدي نخب ضيقة توحدها قواسم مشتركة داخلية (مثل الروابط العرقية والعنصرية)، أو ترتبط بقوى خارجية.

والسبب الثاني هو ظهور جيل جديد من القادة الشعبويين الشباب في قارة أفريقية شابة. على سبيل المثال، ما يقرب من نصف سكان مالي هم تحت سن ١٤ عاما. ومن الطبيعي أن يطمح الشباب الأفارقة إلى الحصول على وظائف أفضل وحكومات أكثر استجابة. إن البلدان التي تتصارع مع التطرف العنيف والانقلابات العسكرية هي تلك التي أضعفت فيها الأنظمة التعليمية والاقتصادات وهياكل السلطة فرص التقدم وفشلت في تلبية آمال الشباب في مستقبل أكثر إشراقا.

وكان بعض شباب منطقة الساحل عرضة للتجنيد في أعمال العنف من خلال الصراعات الفصائلية، أو الحركات الجهادية، أو الانقلابات العسكرية. معظم قادة الانقلابات في منطقة الساحل هم من الضباط الشباب في الثلاثينيات والأربعينيات من أعمارهم، ويدعمهم الشباب، العسكريين والمدنيين على حد سواء.

«المبحث الثالث»

تأثير التنافس الدولي على الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل

أولا: تأثير الدول الغربية في منطقة الساحل

إن عودة صور الانقلابات إلى منطقة الساحل وإلى أجزاء أخرى من أفريقيا– بعد أن ظن الجميع أنها أصبحت صور من الماضي– دليل على مركزية أفريقيا في الصراع الدولي الدائر في النظام الدولي بين المعسكر الغربي القديم (فرنسا) الذي يطرح نفسه على أنها أفضل من كل المعسكرات الأخرى، ومعسكر جديد (الصين وروسيا) يقدم نفسه باعتباره البديل القابل للتطبيق، مع كل ما يَعِد به من حيث الشراكات والتنمية والرخاء.

قبل الانقلاب، كانت نيامي الشريك الاستراتيجي الرئيسي لفرنسا في منطقة الساحل ومكان مشاركة القوات الفرنسية في عملية برخان وبعد مغادرتها مالي في أغسطس ٢٠٢٢. وهذا فضلاً عن رهان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على النيجر لإعادة تشكيل استراتيجية بلاده تجاهها. منطقة الساحل.

ويتجاوز رهان فرنسا على النيجر الجانب العسكري إلى البحث عن شرعية جديدة تعتمد على التركيز على التنمية، التي تستطيع تسويقها لبقية أفريقيا. وقد التزمت الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) باستثمار ١٠٠ مليون يورو لدعم مشاريع التنمية في المنطقة على شكل قروض.

وتبقى فرنسا الدولة الأكثر تأثرا سلباً بما يحدث في النيجر. ونيامي هي العاصمة الرابعة التي تخسرها في انقلاب عسكري خلال السنوات الأربع الماضية في غرب أفريقيا، حيث تنتشر موجة غير مسبوقة من العداء الشعبي ضد كل ما هو فرنسي.

ويتزامن ذلك مع فترة ركود اقتصادي خطير في فرنسا بلغ ذروته بسب السياسات الحفاظ على الطاقة بعد انقطاع التيار الكهربائي المتكرر. والمفارقة هنا أن استخراج اليورانيوم في النيجر، والذي يمثل سبعة بالمائة من الإنتاج العالمي، يساهم في إضاءة واحد من كل ثلاثة مصابيح كهربائية في فرنسا، في حين يخيم الظلام على أجزاء كبيرة من مدن وقرى النيجر (البنك الدولي في النيجر).

فضلاً عن ذلك، تمثل النيجر نقطة استراتيجية مهمة بالنسبة لتطلعات الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية، إذ أنها تستضيف قواعد عسكرية غربية – ثلاث فرنسية واثنتين أمريكيتين– ومراكز تدريب لألمانيا وإيطاليا وكندا، من بين قواعد أخرى تقوم بتدريب القوات الخاصة في البلاد النيجر موقع البلاد الجغرافي بين منطقة الساحل وشمال وغرب أفريقيا يضعها في طليعة صراع مزدوج ضد الجماعات المتطرفة الناشطة في الصحراء الكبرى والنفوذ الروسي في أكثر من دولة (جمهورية أفريقيا الوسطى، مالي، بوركينا فاسو، واخرين).

إن الموقف الأمريكي الحذر تجاه انقلاب النيجر، على النقيض من التهديد الفرنسي السريع بالعمل العسكري،وحثها لاحقًا دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استخدام القوة لإعادة الرئيس النيجيري، أدى إلى إضعاف الثقة بين واشنطن وباريس (بولتيكو، ٢٠٢٣)، وفي ذروة التدخل الفرنسي وبسبب التحريض على الانقلاب، أرسلت الإدارة الأمريكية نائبة وزيرة الخارجية فيكتوريا نولاند لإجراء محادثات مع قادة المجلس العسكري. وخلاصة المحادثات كانت بإعلان الولايات المتحدة تفضيلها للحل الدبلوماسي، مما أدى إلى إضعاف احتمالات التدخل العسكري. وكانت هذه المؤشرات الأولى على أن الولايات المتحدة لم تكن قلقا بشأن التغييرات في النيجر.

في المقابل، نجدا ان روسيا هي الرابح الأكبر في النيجر (الاتلانتك، ٢٠٢٣). وإن مسار الأحداث يصب في مصلحة روسيا التي تشن حرباً ناعمة، وأحيانا قاسية، ضد فرنسا فيما يتعلق بإعادة تقاسم النفوذ في القارة الأفريقية.

ثانياً: دور التأثير الروسي والصيني في منطقة الساحل

عملت روسيا منذ سنوات طويلة على مد نفوذها في المنطقة الساحل الافريقي، مستخدمة خطاب الواقعية السياسية ولغة المصالح، وتستغل روسيا التي تطمح إلى المساهمة في تشكيل نظام عالمي جديد، موجة السخط المتزايدة والتوتر ضد سياسات الغرب الأمنية والتنموية الفاشلة في القارة الافريقية.

اعتمدت روسيا سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية مع تقديم المساعدة بالسلاح والأمن والغذاء. وبذلك اكتسبت روسيا حضورا قوياً في دول عدة بإفريقيا، بدءا من جمهورية أفريقيا الوسطى وانتقالا إلى ليبيا شمالاً، وتعمل حاليا على تعزيز نفوذها في منطقة الساحل بمكانتها الجيوسياسية باعتبارها ان لديها أكبر مستودعاً للموارد المعدنية. وبعد مالي وبوركينا فاسو وغينيا، جاء دور النيجر للانضمام إلى أولئك الذين يبتعدون عن فرنسا والولايات المتحدة. وقد لا يعبر قادة الانقلاب بالضرورة عن انحيازهم لروسيا، ولكن إزاحة حليفين رئيسيين لفرنسا من الحكومة (إيسوفو وبازوم) يعد انتصارا روسيا التي

يتضح مما سبق ان الصين تطبق كحليفة روسيا، النهج نفسه، فهي أكبر مستثمر أجنبي في أفريقيا حتى بلغت بنحو ١٤١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣. وكانت أول من اقتحم المنطقة من خلال استثمارها الناجح في استخراج النفط السوداني نهاية القرن العشرين. وكان ذلك حافزاً دفعها إلى اختراق تشاد والنيجر حتى وصلت إلى السيطرة على سوق النفط في منطقة الساحل.

«المبحث الرابع»

مستقبلات الساحل الافريقي في ظل الانقلابات العسكرية

شهدت منطقة الساحل الافريقي العديد من الحركة المسلحة والانقلابات العسكرية خلال السنوات الماضية، التي لم ترث سوى القليل من الضجيج، على عكس الاهتمام الغربي اللافت بالانقلاب النيجري، إلى حد الدعوة إلى تدخل عسكري "لإنقاذ الديمقراطية النيجيرية" تحت مظلة دولية أو إقليمية. أصبح جزءًا من الحل على الرغم من التكلفة الجسيمة للمسعى نحو انموذجاً ديمقراطياً.

وبعد مرور أكثر من شهر على انقلاب النيجر، وبعد عدة محاولات لإعادة الرئيس المخلوع، لا تزال المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تدرس احتمال التدخل العسكري المباشرة في النيجر، على الرغم من إعلان «المجلس الوطني لحماية الوطن» أنه سيشمل المدنيون في الحكومة، وتعيين رئيس وزراء تكنوقراط وحكومة من ٢١ وزيراً، احتفظ فيها المجلس محتفظ بوزارتي الدفاع والداخلية. لكن مفوض المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للشؤون السياسية والسلام والأمن عبد الفتاح موسى أعلن رفض المنظمة لخطة المجلس.

ويواجه الخيار العسكري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أكثر من عقبة. أولا وقبل كل شيء، لدى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا آراء مختلفة فيما يتعلق باستخدام القوة لإعادة الرئيس بازوم إلى السلطة. فضلاً عن ان دول غرب أفريقيا لا تمتلك الوسائل العسكرية الكافية للتدخل والوصول إلى حل سريع إذا قررت التدخل عسكريا، الأمر الذي يتطلب تدخلاً خارجياً.

فضلاً عن افتقار الجماعة لخبرة الحقيقية السابقة في التدخل العسكري وتنظيم أمور المرحلة التي تلي مرحلة الانقلاب بحث انها لا يمكن الاعتماد عليها للتعامل مع الوضع المتغير في النيجر.

تظهر العديد من التساؤلات حول التهديد باستخدام القوة في النيجر مقارنة بالانقلابين في دولتين مالي وبوركينا فاسو حيث اكتفت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعدة الإجراءات تقليدية من مثل تعليق العضوية والعقوبات الاقتصادية والتجارية ومنح قادة الانقلاب بعض الوقت للعودة إلى الحكومة الديمقراطية.

ويبدو أن قيادة الجماعة سارعت قبل أن تتمكن من قراءة الأبعاد الجيوسياسية للأزمة بعناية، حتى قبل إجراء مشاورات كافية بعد التهديد بالعمل العسكري، على أمل أن يؤدي ذلك إلى وقف عدوى الانقلابات في المنطقة. من جانبه، حاول المجلس العسكري النيجيري استيعاب ردود الفعل الداخلية والخارجية من خلال تشكيل حكومة، وتحييد بعض الدول، والدعوة إلى الحوار والوساطة، من بين أمور أخرى.

يثبت لنا ان تعاقب الانقلابات في المنطقة الساحل أصبحت محور المنافسة الدولية بين القوى الكبرى في العالم. وفضلا عن ان المعسكر القديم بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، والمعسكر الأحدث الذي تترأسه روسيا والصين، هناك معسكر ثالث ناشئ (الهند وتركيا وإيران) يسعى إلى ان تكون له موطئ قدم في هذه المنطقة. ويحاول كل محور جاهداً إيجاد حليف يمكنهم تمثيله محلياً، وأنصار يمكنهم خدمة أجندته والدفاع عن مصالحه في بلد معين.

من المؤكد أن المنطقة أصبحت ساحة للمنافسة الدولية على عالم متعدد الأقطاب، على الرغم من الطبيعة المحلية لهذه الصراعات بين النخب والجماعة الاثنية. ويحرص الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، على تجاوز الصورة الذهنية السلبية للاستعمار الفرنسي في المنطقة، وهو ما يحتم تبني استراتيجية جديدة تراعي الأوضاع على الأرض إذا أرادت استغلال الفراغ الذي أعقب انسحاب فرنسا.

وعلى الرغم من الاختلافات الواضحة في تحقيق اهداف الدول الكبرى، فإن روسيا والصين تعملان بالتأكيد على أن تكونا في منطقة تتحرك، لأسباب مختلفة، نحو اكتساب أهمية استراتيجية للعالم. وحقيقة أن الحكام الجدد لمالي وبوركينا فاسو، مثلهم مثل جمهورية أفريقيا الوسطى من قبلهم، انحازوا إلى روسيا دليل على أن أفريقيا ستؤدي دوراً في النظام العالمي الجديد. لكن روسيا، بالإضافة إلى بعدها الجغرافي، ليس لديها الكثير لتقدمه لاقتصادات الدول الأفريقية. كما أنها غير قادرة على إحداث فرق كبير ضد المتطرفين الذين يسيطرون على شمال مالي ونصف بوركينا فاسو، مما يعني أن منطقة الساحل وغرب أفريقيا ستكون مجزأة وفوضوية.

الخاتمة

تظل منطقة الساحل الأفريقي من أكثر المناطق العالم التي تشهدت تغييرات سياسية وامنية لم لها من أهمية جيو استراتيجية وحركية متغيرة ومتقلبة في شؤونها السياسية والأمنية، كما أن تحولها الديمقراطي في المستقبل غير مؤكد في ضوء تصاعد المنافسة الدولية التي أصبحت المحرك الأساسي في تشكيل مستقبل المنطقة. ويظل التحدي قائما في محاولة التوفيق بين المصالح الجيوسياسية للقوى العالمية وتطلعات شعوب المنطقة إلى الاستقرار والتنمية والديمقراطية. وكما أثبتت التجارب العديدة بإن السعي إلى الحفاظ على الاستقرار في المنطقة دون تحقيق التنمية المستدامة التي تمهد الطريق لانتقال ديمقراطي حقيقي وبناء ثقافة سياسية لدا الشعوب هذه الدول وبناء مؤسسات يحد بدوره من دور الجيش في العملية السياسية، سيظل ببساطة في حلقة مفرغة من التناقضات. أهداف غير قابلة للتحقيق في المستقبل المنظور.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

خلاصة القول ان الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الافريقي ليست جديدة فمعظم هذه الدول قد شهدت العديد من الانقلابات عبر تاريخها المعاصرة، ورغم اختفاء هذه الظاهرة منذ تسعينات القرن الماضي الا انها عادت وبقوة في السنوات الأخيرة ومنها تحديدا بعد جائحة كورونا وهناك مجموعة من الأسباب الداخلية وراء هذه الانقلابات، مثل:

- **الفساد السياسي**: حيث تعاني العديد من، ان لم نقول كل، الدول التي شهدت الانقلابات العسكرية من السفاد في كل من دول الساحل الغربي الأفريقي من الفساد السياسي المستشري، والذي يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الديمقراطية.
- **ضعف المؤسسات الديمقراطية**: حيث تعاني العديد من دول الساحل الغربي الأفريقي من ضعف المؤسسات الديمقراطية، مما يجعلها عرضة للانقلابات العسكرية.
- **عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية**: حيث تعاني العديد من دول الساحل الغربي الأفريقي من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى الإحباط والغضب بين السكان، وعلى الرغم من تقدمها النسبي على مر السنين في المساواة، وفي ظل استمرار ضعف المؤسسات واستشراء الفساد واستعصاء التنمية، وضعية الهشاشة إذ القيود الناشئة عن الافتقار إلى القدرات المؤسسية وشفافية التدبير والقيود التشغيلية للاقتصاد والاجتماع البشري، لا يمكنها إلا أن تعرقل جهود بناء السلام والأمن والاستقرار.

هناك مجموعة من العوامل الدولية التي تساهم في تنامى الانقلابات العسكرية في دول الساحل الغربي الأفريقي، مثل:

- **الصراعات الإقليمية**: حيث تساهم الصراعات الإقليمية، مثل الصراع في مالي وبوركينافاسو، والتوتر بين مصر والسودان وحتى الحرب على الغزة سيساهم في خلق بيئة مواتية للانقلابات العسكرية.
- **التنافس بين القوى الدولية الكبرى**: حيث يسهم التنافس بين القوى الدولية الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا، في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني دول غرب القارة الافريقية.

التوصيات

١) ينبغي للدول الأفريقية أن تعمل على تعزيز المؤسسات الديمقراطية ومكافحة الفساد السياسي. ويتم ذلك عبر تعزيز قيم الشفافية والمساءلة في الحوكمة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التعددية والمشاركة السياسية للمواطنين.

٢) يجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود الدول الأفريقية في بناء السلام والأمن في منطقة الساحل في غرب أفريقيا. ويتم ذلك من خلال توفير الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للدول الأفريقية ومساعدة الدول الأفريقية على حل الصراعات الإقليمية.

٣) على القوى الدولية الكبرى أن تتعاون من أجل منع المنافسات الإقليمية والمنع الصرعات الاثنية والعرقية التي تنتج من التأثير على استقرار البلدان الأفريقية. ويتم ذلك من خلال الحوار والتعاون وتعزيز أسس وركائز الديمقراطية بين القوى الدولية الكبرى ودعم الجهود الإقليمية لتعزيز السلام والأمن في المنطقة.

المصادر

المصادر العربية

١) اتفاق الفترة الانتقالية في السودان: فرص النجاح وعوائقه. (٢٠١٩). *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Sudan-Transition-Agreement-Opportunities-for-Success-and-Obstacles.aspx.

٢) أحداث السودان. (٢٠٢٣). دويتشه فيله. https://tinyurl.com/34hr5s4.

٣) الاستفتاء على الدستور في تونس: السياق والنتائج والتداعيات. (28 July, 2022). *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/tunisia-constitutional-referendum-background-results-and-implications.aspx.

٤) الحيدري، صغير. (٢٠٢٣). من هو محمد بازوم الذي يواجه الانقلاب في النيجر؟ العربية المستقلة. https://tinyurl.com/3nnmxmhn.

٥) حسين، باهر. *"الموجة غير المتكافئة من التحول الديمقراطي في أفريقيا في التسعينيات*.

٦) انقلاب غينيا: من هو الرجل الحديدي الذي صنع الحدث هذا الأسبوع؟(٢٠٢٣). *بي بي سي بالعربية*. متاح على الرابط التالي. https://bit.ly/3s2H4b7

٧) بغدادي، عبد السلام. (٢٠١٣). البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.

٨) البنك الدولي في النيجر.
https://www.worldbank.org/en/country/niger
٩) تاريخ من الحروب والصراعات: اتفاق الدوحة للسلام التشادي. (٢٠٢٢). *الجزيرة نت*. https://tinyurl.com/bd88mrwn
١٠) تونس: من انقلاب ٢٥ تموز / يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور. (٢٠٢٢). *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.
١١) خواص، مصطفى. (٢٠١٩). *الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٢) ضباط عسكريون في الجابون يعلنون انقلابًا بعد فوز علي بونغو في الانتخابات المتنازع عليها. *الغارديان*، ٣٠ أغسطس/ آب ٢٠٢٣ على الرابط التالي:
https://www.theguardian.com/world/2023/aug/30/gabon-coup-military-takeover-gabonese-election-disputed.
١٣) عزت، محمد. (٢٠٢٣). هل يختلف إبراهيم تراوري عن أي قائد انقلاب آخر في أفريقيا؟ متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3QCkakj
١٤) عسكر، احمد. (٢٠٢٣). *العسكريون الجدد وملامح تشكل نظام إقليمي في الساحل*. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٥) علاقات فرنسا والولايات المتحدة تتوتر بسبب انقلاب النيجر. *بوليتيكو*، ١٨ أغسطس/ آب ٢٠٢٣.
https://www.politico.com/news/2023/08/18/france-u-s-relations-niger-coup-00111842

١٦) عمر، محمد صالح. (٢٠٢٣). انقلابا النيجر والغابون: هذه أبرز إجراءات ٤ دول بغرب أفريقيا. *الجزيرة. نت*. متاح على الرابط التالي https: / /cutt.ly /wwnEnKeI

١٧) قادة انقلاب الغابون يعينون الجنرال بريس أوليغوي نغيما قائداً جديداً. (٣١ أغسطس/ آب ٢٠١٩). بي بي سي https: / /www.bbc.com /news /world-africa-66666585.

١٨) كينغ، ايزابيل. (٢٠٢٣). كيف فشلت فرنسا في مالي: نهاية عملية برخان. *مراجعة هارفارد الدولية*.

المصادر الاجنبية

1) *Burkina Faso President Accuses African Leaders of* 'Beggary. (2023). *Anadolu Agency*. https: / /www.aa.com.tr /en /africa /burkina-faso-president-accuse-african-leaders-of-beggary- /2957088.

2) Burkina Faso. (2022). *Ibrahim Traoré Takes Office as President*. Atalayar.from the web : https: / /www.atalayar.com /en /articulo /politics /burkina-faso-ibrahim-traore-takes-office-

3) Cole, Emiley. (2020). *Five things to know about malis coup. The united states institute of peace.*

4) Gabon's Military Coup has Overthrown a Powerful Political Dynasty. Here's What to Know. (2023). *CNN*.

https://edition.cnn.com/2023/08/31/africa/gabon-military-coup-explainer-intl-hnk/index.html.

5) Guinea President Conde Vows to Tackle Corruption During Third Term. (2020). *Reuters*. https://www.reuters.com/article/guinea-politics/guinea-president-conde-vows-to-tackle-corruption-during-third-term-idUSKBN28P27F.

6) Ibrahim Index of African Governance Key Findings. (2022). *Ibrahim Foundation*. https://mo.ibrahim.foundation/iiag/2022-key-findings

7) Marinov, Nikolay and Goemans, Hein. Coups and Democracy. *British Journal of Political Science.* https://www.cambridge.org/core/journals/british-journal-of-political-science/article/abs/coups-and-democracy/505910A86167FE82C8D7019FF6A829AB.

8) The Coup in Niger is about Power. (2023). Russia Will Exploit it. *The Atlantic.* https://www.theatlantic.com/international/archive/2023/08/niger-coup-russia/674947/.

9) The World Facebook-Mali. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/mali/.